

هل ينبغي أن تكون الحتمية المطلقة أساساً للقوانين التي يتوصل إليها العلم؟ طرح المشكلة: إن الحديث عن الحتمية واللاحتمية يقودنا إلى الحديث عن الاستقراء من الناحية الإجرائية، أي خطوات المنهج التجريبي الرئيسية "الملحظة، وذلك بهدف الوصول إلى القوانين التي تحكم في مختلف الظواهر" الانتقال من الأحكام الجزئية إلى الأحكام الكلية: وهو ما جعل الفلاسفة والعلماء يختلفون حول ما إذا كانت كل الظواهر تخضع للتنبؤ التوقع أم أن هناك نوع لا يعترف بالمبأحتمي إطلاقاً؟ هل هنا الانتقال يوحى فعلاً بان الكون يخضع وبالضرورة لنفس النظام. هل هذا يدل على أن الكون بما في ذلك الكائنات تخضع لنظام ثابت؟ محاولة حل المشكلة: الموقف الأول: مبدأ الحتمية المطلق: إن هذا المبدأ في عمومه يقوم على إمكانية التنبؤ التوقع" أي توقع حدوث بعض الظواهر، فإذا عرفنا شروطها وأسبابها التي أحدثتها فإننا نقول إذا ما حدثت نفس الشروط وتتوفرت نفس الأسباب أعطت نفس النتائج، ومنه يمكننا توقع حدوث ذلك مستقبلاً على نفس النحو الذي كانت تحدث عليه في الماضي ولعل هذا ما كان دافعاً للعلماء التقليديين بالقول بهذا المبدأ، إذ كان تصورهم للكون بالآلية الكبيرة يمكن توقع كل ما يحدث فيه، وهم بذلك لم يتركوا أي مجال للصدفة أو الاحتمال حيث يقول لا بلاس: "أنه من الواجب علينا أن نعتبر الحالة الراهنة للكون نتيجة لحاليه السابقة وسببها في حالته التي بعد ذلك مباشرة، ولو استطاع ذكاء ما آن يعلم في لحظة جميع القوى التي تحرك الطبيعة لاستطاع أن يعبر بصيغة واحدة عن حركات أكبر الجسم، وحركات أخف الذرات وزناً فلا يرتاب في شيء، ويكون المستقبل والحاضر ماثلين أمام عينه" ونفس الشيء تحدث عنه بوانكاريه حيث قال: "العلم حتمي بالبداهة وهو يضع الحتميات موضع البديهيات لأنه لو لها لما أمكن أن يكون". النقد المناقشة: لكن في مقابل ذلك نجد بعض العلماء وخاصة منهم المعاصرین اعترضوا على هذا الطرح جملة وتفصيلاً، إذ رفضوا وبشدة مبدأ الحتمية المطلق لأن جل التجارب والملاحظات لا تجري بمنتهى الدقة والوضوح ومنه فالمعرفة الحاصلة تقريرية وكل تنبؤ يجري على التقرير، فنحن نلاحظ أنه في المجال الذي تأخذ الجسيمات نوع من الحرية فلا يمكن إخضاعها للتوقع، وهذا ما عبر عنه هيزنبرغ حيث يرى بان القياس الجزيئي يمتنع عندما نحاول معرفة وكمية حركته، إذ يصعب تعين موقعه وسرعته الابتدائيتين، فالاكتشافات العلمية في ميدان الامتحانيات في الصفر "الميكرو فيزياء الموقف الثاني" مبدأ اللاحتمية: انطلاقاً من مبدأ الحتمية الأول وفي خضم الاكتشافات العلمية الحديثة تزعزع هذا المبدأ ولم يكن له شأن كما كان عليه في الأول، لكونه يصدق على الظواهر الكبرى، لكنه احتمالياً في الظواهر الصغرى "الميكرو فيزياء" حيث بين العلماء المعاصرة إن مبدأ الحتمية المطلق أصبح مستحيلاً إذ لا يمكن التنبؤ بالظواهر مستقبلاً بعيداً عن الاحتمال مما جعل علماء الفيزياء يتكلمون بلغة الارتياب القائم على حساب تكرار الحوادث، حساب احتمال حادثة ما بحساب حاصل قسمة عدد الحوادث الممكنة على الحوادث الكلية. النقد: المناقشة: لكن إذا كان تطبيق الاحتمال ممكناً واستطاع أن يصل إلى اليقين في الميدان الذي، ويثبت أن الحتمية في ميدان الميكرو فيزياء ممكنة حتى وإن بدت نسبية،